خطاب سياسى

لحضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

ألقاه فى الحفلة الانتخابية التى أقيمت فى دائرة المناشى بمديرية الجيزة

فى يوم الأربعاء ١١ مارس سنة ١٩٢٥

obeikandl.com

obeikandl.com

أيها السادة :

أوجه اليكم تحيتى وأشكركم جزيل الشكر لتفضلكم بزيارتى بجموعكم الحافلة مقدّرا كل التقدير ما أظهرتموه من الثقة بشخصى .

أيها السادة :

لقد حدا بى الى المجىء اليكم واجبان : أولهما واجب أدبى لا منـدوحة عن أدائه ألا وهو ردّ الزيارة لحضراتكم مع اعترافى لكم بسابقـة الفضل وبما تحملتموه من المتاعب فى هذا السبيل ، وان كنتم تلطّفا ترون فى ذلك أداء لواجب أو مرضاة لضمير . وأما الواجب الثانى فهو رغبتى فى التحدّث اليكم — إجمالا لا تفصيلا — بما نأمله فى البرلمـان القادم وما نعتقده جميعا واجبا فُرض علينا أداؤه للبلاد .

تعلمون أيها السادة أننى منذ استقالة وزارتى قد تركت الاشتغال بالسياسة وابتعدت عنها فلم أخطب ولم أكتب . ذلك لأننى رأيت الجهود بدلا من أن تصرف فى خدمة القضـية المصرية وُجّهت الى الهـدم والإيذاء والتمزيق والتفريق والاتهام بضروب الخيـانة والرمى بالمروق من الوطنية ، فكان من جراء ذلك فساد استحكم فى أخلاق بعض الطبقات سادت معـه الفوضى وطمست معالم الحق وراجت سوق الباطل .

ولقد كان من الممكن محاربة هذه المحنة بالاشتراك فى هذا النضال والنزول الى ميدان هذا الكفاح ، لا على الطريقة الشريفة التى يجب أن يكون عليها كل نضال لخدمة الوطن ، بل على الطريقة التى ألفها أهل هذه الطبقات والتى أضحت دون غيرها ذات أثر مفيد فى تلك العقول المسمّمة والنفوس الملتهبة . ونضال كهذا تأباه نشأتنا وتربيتنا . هذا الى أننى رأيت من واجبى الوطنى أن أتنكب هذه الخطة مهما يكن قد نال منى خصومى بباطلهم ومفترياتهم ومهما يكن قد أوذيت فى سمعتى ووُصمت فى كرامتى حرصا منى على مصلحة البلاد ومحافظة على اجتماع كلمتها وتراص صفوفها وهى تحاول انتزاع حقها ، واعتقادا منى بأن كل كفاح داخلى يقوم على التنابز والتهاتر والتشاتم والتناحر توصلا للغلبة والفوز فيما بيننا يضيع معه كل مجهود مهما يكن صالحا ويلتوى معه كل

قصد وإن يكن سليما مستقيما ، وبعد أن ينهك قوانا ويحلل عزائمنا يتركنا ضعافا حائرين حيال الدولة البريطانية المتحدة على اختلاف أحزابها ، المؤتلفة على تباين نزعات أقطابها فيما يرونه السبيل السوىّ لبلادهم فى أمور السياسة الخارجية .

كنت أيها السادة أستعين على تحمل هذه المكاره بما أشعر به من اطمئنان النفس وراحة الضمير وأراجع صحيفة أعمالى فلا أجدنى نكثت عهدا أو قصرت فى واجب ، بل أجد فى نفسى يقينا بأنى سعيت فى الخير ما استطعت وجنّبت نفسى مواطن الشرّ والأذى ومسالك الشهوة والهوى فأعزّى نفسى بهذا اليقين وبوفاء الأخوان الذين قُدّر لهم أن يرونى فى عملى وأن يسلموا من المحنة التى غلبت أكثر الناس على أمرهم واثقا بأن الحق لا محالة غالب فى النهاية . ولقد كنت أتمنى أن يتاح لمن أثاروا ذلك الكفاح فى البلاد فرصة لتنفيذ ما اختطّوا لأنفسهم من سياسة ألحوا فى انتهاجها ومنّوا البلاد بأن من ورائها تحقيق الآمال باستكمال الاستقلال بأوسع معانيه لمصر والسودان .

وقد حقق الله سبحانه وتعالى أملى فى ذلك وتبوءوا كراسى الحكم مؤيدين من برلمان غالبيته الكبرى — إن لم أقل إجماعه — كانت لا تنطق إلا عن وحيهم ولا تتحرك إلا باشارتهم .

ويعلم الله أنى كنت أتمنى نجاحهم فى تحقيق آمالنا وأن سرورى بذلك النجاح ما كان ليفسده أو يغير منه أن النجاح تمّ على غير يدى أو بخطة غير الخطة التى سرت عليها ، بل كنت أعدّ نفسى مجرما فى حق بلادى اذا عرقلت مساعى خصومى أو اذا حملتنى ثقتى بصحة نظرى واستقامة حكمى على أن أحول بنفسى أو بعملى دون نجاحه بعد أن استولى على ما استولى عليه من الثقة وتهيأ له ما تهيأ من أسباب النجاح .

هذا ما كنت أتمناه أيها السادة . وما كان يرجوه الكثيرون من أصدقائى .

وإنى لأذكر هنا ما كان من زيارة صديق عدلى باشا لسعد باشا قبيل سفره الى المفاوضات وإفضائه اليه بما يتمناه له من الفوز والنجاح .

أيها السادة :

لم أخرج عن خطة الصمت التى رسمتها لنفسى إلا فى ظرفين : الأول يوم أشفق الأمراء على البلاد من الحالة المحزنة التى صارت اليها بسبب سياسة الهدم

والعدوان التى انتبعت من جانب خصومنا فنشروا على الملأ بيانهم الجليل بالدعوة الى الاتحاد والاتفاق ونبذ التناحر والتهاتر ضنًّا بالبلاد من السقوط فى الهوة التى لا بد أن تجرها اليها مثل هذه السياسة . وقد كان لى — ولم أكن أنا البادئ باتخاذ هذه السياسة — أن أتخذ من ذلك النداء فرصة للخروج من صمتى بالطعن على خصمى وتجريحه وتأنيبه على خطته التى جرى عليها ، فان فعلت ذلك فما كنت إلا ضاربا على الوتر الذى يطرب له الكثيرون معبرا عن سخط عقلاء البلاد مقويا ما أحدثه ذلك النداء الحكيم من الأثر فى نفوس جميع الطبقات . لكنى لم أفعل ذلك وآثرت المسالمة ولم الشمل وجمع الصفوف .

تقدمت الى خصمى ودعوته الى الاحتكام فيما نحن فيه مختلفون الى هيئة من الأمراء وكبار أولى الرأى . أرسلت اليه بهذا الكتاب عقب خطبة ألقاها شدد فيها النكير علىّ وعلى سياستى وأمعن فى تشويه تصريح ٢٨ فبراير واسترسل فى شهوة الهدم الى حدّ أن رمانى بتهمة عدم الاخلاص للعرش والخروج على ولىّ الأمر . ويعلم سعد باشا أن تهمة كهذه قاتلة .

وإنى أستميحكم كلمتين فى هذا الكتاب : أولاهما عن عبارته ، والثانية عن موضوعه .

أما عن عبارته فقد بدأته بالتحية وختمته بما يدل على حسن الظن به اذ ذكرت أنه لا يقصد من عمل يأتيه إلا خير البلاد ، وكل عباراته فيما تناوله من البحوث تنمّ عن حرص شديد على عدم جرح إحساس ذلك الرجل ، على انى لا أرى لنفسى فضلا خاصا فيما انطوى عليه ذلك الكتاب من أدب الخطاب فان ذلك دأبى وخلق ، وقد خلا الكتاب فضلا عن ذلك من الفخر والتحدث عن النفس فما كان هذا من طباعى ولا هو بالجائز المقبول فى سبيل خدمة البلاد بل ذكرت له فى غير خفاء أو غموض أنى لا أدّعى زعامة ولا أشاركه فى رياسة فلم يكن إذًا فى صيغة الكتاب أو فى عبارته ما يستفزّ الرجل أو يثيره .

أما عن موضوعه فتلاحظون أيها السادة أنه قد تضمن فوق مناقشته فيما قاله عن تصريح ٢٨ فبراير إشارة خفيفة بغير تفصيل الى ما كان لى من موقف فى شأن شخصه .

أستدرك — تلفت الأنظار الى اضطراب وقع فى السطر التاسع وصحته ما يأتى :

"تقدمت الى خصمى بكتاب دعوته به الى .... الخ"

أتدرون لم لم يكن كتابى اليه أكثر تصريحا فى هذا الموضوع ؟ اليكم البيان . رأيت سعد باشا سامحه الله منذ عودته قد اشتد فى الخصومة شدة متناهية وأمعن فى النكاية وتشويه عمل من عدهم خصوما إمعانا لا يمكن أن يصدر إلا عن ضغينة وباعث انتقام شديد .

رأيته يكيل التهم جزافا فاذا ما أخذ فى التدليل على رأى يريد به الحط من عمل غيره السياسى طاش فى ذلك الى حد الوقوع فى أغلاط سياسية وقانونية يربأ بنفسه عن الوقوع فيها من كان مثله سنا وتجربة وعلما . كان يفعل ذلك ولا يبالى بما يجره على نفسه من حكم العقلاء الذين يعرفونه مثلى بأنه يرتكب بفعله هذا جريمة التغرير والتضليل بالبسطاء ويضر القضية المصرية عن عمد وإصرار .

كل هذا حملنى على الاعتقاد بأنه لم يندفع بدافع الخصومة السياسية وحدها خصوصا أن السلاح الذى اتخذه لذلك هو فى الحقيقة لخصمه فخار وتمجيد ، بل حدثتنى نفسى بأنه لا بد أن يكون لديه من ناحيتى شىء أشد وأنكى . وقد صدق ظنى أيها السادة فقد علمت وأيدت الحوادث بعد صدق ما علمت . علمت أن سعد باشا يعتقد بفضل ما ألقاه فى روعه بعض المنافقين من حاشيته من رجال السوء أن لى يدا فى إبعاده عن القطر المصرى حين قبضت عليه السلطة العسكرية ، وأن لى يدا فيما استقبل به فى بعض جهات الوجه القبلى قبل ذلك الحين . ويعلم الله كما يعلم بعض حاشيته المقربين اليه وكما يعلم من اطلعوا عن قرب على سياسة تلك الأيام أننى برىء من هذا كله .

أقول هذا الآن أيها السادة بكل صراحة غير هياب ولا وجل . أقوله الآن وسعد باشا مبعد عن الحكم وقد انفض من حوله من كانوا له بطانة وعدة . فليس فى قولى إذا مظنة التنصل من عمل اتقاء لعدوانه ، والله على ما أقول شهيد .

لما ثبت عندى ذلك رأيت أن من واجبى للوطن وللرجل ولنفسى ألا أتركه لهذه الدسيسة تغل فى صدره وتعمل فى قلبه فتدفعه الى ما يخالف السداد من كل عمل ضار — لا بشخصى فانه زائل فانٍ — بل بوحدة الوطن ومصالحه .

لذلك أشرت فى كتابى اليه هذه الاشارة ولم أرد أن أفصح بأكثر من ذلك فى هذا الموضوع حتى لا يقال إنى أردت التشهير به بأن حملته الشعواء علىّ

مهما يكن فيها من إضرار بالوطن إنما يدفعه عليها أمر شخصى لا علاقة له بالمسألة القومية ، كما أنى لم أنصّ كذلك عن هذه المسألة صراحة فى الفقرة الخاصة بالموضوعات التى أطلب إليه الاحتكام فيها ، بل ذكرت عبارة تشملها بغير تصريح . وهذه هى الفقرة :

« غير أنه وقد رفع الأمراء صوتهم عاليا بضم الصفوف وتوحيد الكلمة رأيت أنه مما يعين على تحقيق ما دعوا الأمة اليه تمحيص الحق وإماطة اللثام عن واقع الحال فى الأعمال السياسية التى تمت على يدى سواء ما كان منها سابقا على تشكيل الوزارة مما أفضى الى تصريح ٢٨ فبراير أو ما جرى فى عهدها ... الخ » .

* * *

أيها السادة :

لم أرد أن يخلو كتابى الى سعد باشا من بعض التذكير بموقف لى أيدت به الوفد فى نشأته الأولى كل التأييد إذ رفضت قبول رياسة الوزارة إلا إذا صُرّح بالسفر للوفد الذى كان إذ ذاك محجوزا عنه . ولست بحاجة الى التنويه بما كان لذلك التأييد من جليل الأثر فى حياة الوفد الأولى . ولقد رأى سعد باشا إذ ذاك أن يجزينى عن ذلك الموقف باظهار إعجابه بى وبوصف عملى بالبطولة إعجابا لم يقف به عند حدّ الإعلان وترديد الحديث ، بل حضر الى منزلى ومعه إخوانه أعضاء الوفد لشكرى على ما بذلته من معونة صادقة تصحبها تضحية كبرى فى تأييد الوفد . لم أكن أقصد من ذلك التذكير أيها السادة المفاخرة أو المنّ عليه ، وانما رميت الى تذكيره بصداقة قديمة ورابطة متينة كانت تربطنا فى بدء حركتنا القومية وتضامن بيننا فى نصرتها ، علّه يجد من ذلك داعيا الى التفكير قليلا فيتبين الخطأ فيما سلكه من خطة الهدم التى كان أكبر باعث عليها كما قدمت وهمٌ قام فى نفسه أدخله عليه دسّاس لئيم .

بعد كل ذلك أيها السادة ختمت كتابى بالتنبيه الى واجب الزعماء من دعوة الأمة الى الاتحاد والعمل على التنويه بالأكفاء ودعوة الناس لاتقائهم للجنس النيابى .

تلك كانت مقاصدى وغايتى من هذا الكتاب فهل كنت مخطئا ؟

ان كان الجواب سلبا فماذا عساكم تظنون رده على هذا السعى المجيد الذى لم أقصد به غير خدمة البلاد بل خدمة سعد باشا نفسه بإنقاذه من ورطة أوقعته فيها

وشاية واش ؟ كان الجواب ما تعلمونه مما نسدل عليه ستار العفاء والنسيان وغفر الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر .

أما الحادثة الثانية التى خرجت بها عن صمتى فكانت للمناسبة الآتية : وقف سعد باشا فى آخر جلسة من جلسات مجلس النواب فى الدور الماضى وفى ختام هذه الجلسة قال : « كان تقرر أن يكون لمصر مندوب بمؤتمر لوزان ولكنى أقول إن من حسن حظ مصر أن لم يكن لمصر ممثل فيه ، فقد اطلعنا على أوراق أظهرت لنا خبايا ولو كان لمصر مندوب على حسب ما عندنا من الأوراق لما استفادت شيئا ، لأن الأشخاص الذين كانوا موجودين سبق أن تعهدوا لانجلترا تعهدا خفيا شخصيا بأنهم يحتملون ديون تركيا » .

وقد زادت إحدى الصحف المتصلة به كلمته هذه إيضاحا فقالت ما نصه : « ومن الحقائق التى يجب أن تعرف هنا أن ثروت باشا واسماعيل صدقى باشا كانا تعهدا فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ أى قبل تأليف الوزارة الثروتية بنحو أربعين يوما فى وثيقة سرية أمضياها مع المستر سكوت مستشار دار الحماية بأن يتركا للحكومة البريطانية أن تتصرف فى مسألة الديون التركية كما تشاء ... الخ » وقالت أخرى : إن الفضل فى ذلك أى فى عدم تمثيل مصر فى مؤتمر لوزان يرجع الى الوزارة النسيمية .

أيها السادة :

سرنى حين اطلعت على هذا أن سعد باشا يقدر عملا لإخوان لنا فى الوطنية ويشيد بذكرهم ، ولكن ساءنى ألا تكون هذه الإشادة وهذا المديح إلا من طريق الكذب علىّ واتهامى بما أنا برىء منه .

عجبت كل العجب من أنه لا يقتصر على الاتهام بل يقرر فوق ذلك أن لديه مستندا رسميا يثبت ذلك .

يقول هذا وهو فى رياسة الحكومة وفى وسط نواب الأمة وفى وسعه أن يطلع على ذلك المستند الرسمى الذى هو فى خزائن الحكومة وفرض عليه ألا يعلن من ذلك المنبر إلا الأخبار الصحيحة فهو لا يجهل ما لنشر الأكاذيب والمفتريات من تلك المنصة من الخطورة والأهمية . والواقع أن المستند الذى يشير اليه دليل لنا لا له

صريح فى أن التهمة ليست فقط لا أساس لها بالمرة بل تثبت عكس ما قصد اليه ، اذ هو يبين كيف صانّا حقوق الحكومة المصرية حين اشترطنا صراحة أن الحكومة غير مقيدة فى مفاوضاتها المستقبلة فى كل ما يتعلق بتلك الأمور الواردة فى الوثيقة ومنها ديون الجزية .

أيها السادة :

لقد تأكدت اذ ذاك أن الرجل لا شك لم يطلع على تلك الوثيقة ، ولكن عونا من أعوان السوء لم يحترم لهذا الشيخ سنه ولا مركزه ولا للهيئة النيابية قدرها فتقرب اليه بتلك الأكذوبة يظن أنه يزداد بها لديه قربا وزلفى ، وما درى أنه بفعلته هذه يعرّض الرجل لأشنع تهمة وأقبح سمعة .

ومن دواعى الأسف الشديد أن فى كل أمة أشخاصا لا يستطيعون العيش إلا كما تعيش الحشرات والنباتات الطفيلية التى لا بد لها من حيوان أو نبات تعيش منه ، كذلك هم لا يقدرون على العيش إلا من وراء بعض الشخصيات ، وهم لا يتمكنون من ذلك إلا بإيجاد جو مضطرب فاسد يعملون فيه بالوقيعة والتفريق ولو جنوا بذلك أكبر جناية على من يعيشون من ورائه .

فكرت طويلا فيما يجب عمله تلقاء ذلك : أأترك المسألة ولا أعيرها التفاتا جريا على خطتى أم أرضى نفسى وإخوانى وأقرر الواقع على صفحات الجرائد ؟

رأيت أيها السادة أن موقف سعد فى هذه المرة يختلف عن مواقفه فى المرات الأخرى : (أولا) لأن هذا التصريح جاء على لسانه وهو رئيس حكومة . (ثانيا) أنه يدعى أن لديه وثيقة رسمية تثبت ذلك . (ثالثا) أن هذا التصريح صدر منه فى هيئة البرلمان وفى جلسته الأخيرة .

كل ذلك جعل له فى نظرى أهمية خاصة كان من غير المستحسن معها أن أسكت عليه ، فلم أتردد فى أن أظهر للناس حقيقة الحال فيما افتراه علينا المفترون .

أيها السادة :

« إن هذه الوثيقة التى يشير اليها سعد باشا — كما قلت فى حديثى مع مدير تحرير السياسة — وضعت فى ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ أثناء المفاوضات التى أدت الى

إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة أى قبل تأليف وزارتى ، وهى محضر دُوّنت فيه محادثة خاصة حضرها معى صديق صدقى باشا ببيان المسائل التى تشملها الأمور المحتفظ بها الى حين المفاوضات كما رُسمت فيه طريقة يجرى عليها العمل بصفة وقتية فى بعض المسائل المحتفظ بها دون أن يربط ذلك أية وزارة أخرى .

ولا يخفى ما فى تحرير هذا البيان من الغرض السياسى وعظيم الاحتياط لمصلحة البلاد حتى يتقيد به الجانب الانجليزى فلا يُتوسع فيما بعد فى مشتملات الأمور المحتفظ بها .

وعند الكلام على التحفظ الثالث الخاص بحماية مصالح الأجانب والأقليات ذُكر فى المحضر أن هذا التحفظ يشمل قروض تركيا التى كانت تُدفع من الجزية .

وإنى أذكر لكم حرفيا ما أثبته ذلك المحضر عقب هذا التفصيل وهو ينفى بتاتا وجود أى تعهد من جانبنا يقيّد المفاوض المصرى أيا كان فى أى من الأمور المحتفظ بها .

وهذا هو النص كما هو وارد فى الأصل الموقع عليه :

L.L.E.E. Saroit Pacha et Sedky Pacha ont bien fait comprendre qu'en reconnaissant la portée, comme il est indiqué ci-dessus, des alinéas en question, ils n'entendent pas renoncer à leur pleine liberté de discussion en ce qui concerne les solutions à donner, éventuellement à ces questions, et ils ont demandé, ce qui a été admis par M Scott, que les mots (avec pleine liberté de discussion des deux côtés) soient insérés au paragraphe 13 du projet de lettre après le mot (Amicale).

أوضح حضرتا صاحبى المعالى ثروت باشا وصدقى باشا تمام الإيضاح أن اعترافهما بمدلول الفقرات المشار اليها — كما ذكر من قبل — ليس معناه نزولهما عما لهما من حرية تامة فى مناقشة الحلول التى قد توضع لهذه المسائل وطلبا — وسلم بطلبهما المستر سكوت — أن تضاف عبارة "بكامل الحرية فى المناقشة من الطرفين" الى الفقرة ١٣ من مشروع (الخطاب) بعد كلمة "ودية" .

وقد استؤذنت الحكومة الانجليزية بالفعل فى إضافة هذه العبارة الى مشروع الخطاب الذى أعد ليرفق به "التصريح لمصر" فوافقت وأضيفت هذه العبارة الى

التصريح نفسه . (انظر الكتاب الأبيض — مشروع الخطاب — صفحة ٣٧ فقرة ١٣ وراجع التصريح لمصر) .

أما دعوى سعد باشا أننا عملنا هذا العمل فى الخفاء، فان كان المقصود بها أننا لم ننشره على الناس مفاخرة به فهذا صحيح .

وأما أننا كتمناه على من يجب ألا يكتم عنهم فهـذا غير صحيح ، وإن تفضـل دولة سعد باشا بنشر هذه الوثيقة فلست أنا الذى يمانع فى ذلك .

ويتضح جليا ممـا سبق أن ما بناه سعد باشا على هذه الوثيقـة من أنى كنت أريد الذهاب الى لوزان لتنفيذ سياسة خاصة تعهدت بنفاذها فى أمر ديون الجزية لا أساس له . والواقع أن البرنامج الذى وضعناه لمؤتمر لوزان لم يكن يقتضى تحميل مصر ديون تركيا التى كانت تدفع من الجزية بل كان مطابقا لبرنامج الوفد الرسمى الذى قضى بألا تلزم مصر بشىء ممـا يتعلق بالخراج الذى كان مطلوبا منها للدولة العليـة ، فاذا أوجبت الدول على مصر أن تدفع فلا يكون ذلك إلا مقابل تقرير حق مصر فى الرجوع على تركيا بكل ما تدفعه عنها .

وهذا البرنامج موجود فى وزارة الخارجية ، ولا أشك فى أن دولة سعد باشا قد اطلع عليه وله أن ينشره اذا أراد .

والى جانب هذا فان ما أعلمه أنا وما فهمته من التصريحات التى فاه بهـا دولة سعد باشا فى مجلس النواب أن الوزارة التى خلفتنا أبقت البرنامج فى هـذه المسألة كما تركناه من غير تبديل أو تغيير » .

ترون أيها السادة أنى لم أقتصر فى هذا الحديث على ذكر ترجمة العبارة بل أثبتّ نصها الوارد فى الوثيقة حتى لا يتسرب شك لقارئ فى مطابقة الترجمة للأصل .

ولا أدرى ماذا كان من سعد باشا بعدُ مع من أوقعه فى تلك المهزلة السخيفة .

أيهـا السـادة :

لقد كنت آليت على نفسى حين رأيت سعد باشا يقع فى أمثال تلك المفتريات ألا أزال به أحاجّه حتى يعـترف صراحة بصـدق موقفنا لولا وقوع تلك

الحادثة التي يؤسف لها وهي حادثة الاعتداء عليه ، فرأيت من المفروض علي أن أترك المناقشة فيما هو من حقي وأن أوصد من ناحيتي هذا الباب . ولم أكتف بموقفي هذا ، بل تقدمت اليه أظهر سخطي على المجرم الأثيم وأهنئه بالسلامة والنجاة .

أيها السادة :

لكم أن تسألوني بعد هذا البيان القصير لم اذاً أرشح الآن نفسي للانتخابات بعد أن اعتزمت التخلي عن السياسة والتزمت الصمت طول هذه المدة فلم أخرج منه الا لضرورة قضت بها مصلحة الحق والبلاد .

الحق أقول لكم أيها السادة : إن فكرة التقدم للانتخابات لم تكن بدافع من نفسي بل هي نتيجة سعي بعض الأفاضل من إخواني . أبيت أولا وثانيا وثالثا ثم قبلت قياما بالواجب نحو الوطن ، ذلك الواجب الذي يقضي علي كما يقضي على كل مصري يشعر بحرج الموقف ودقة الظروف التي تجتازها البلاد بألا يدخر جهدا أو يحبس عنها خيرا يستطيع أداءه ، خصوصا بعد أن ظهر فشل السياسة التي اتبعت أخيرا في معالجة القضية المصرية كما اعترف أصحابها أنفسهم بذلك ، وكادت تقضي على ما كسبته البلاد من استقلال كنت أتمنى أن تستكمل ما نقص فيه بسبب ما جاء من التحفظات في تصريح ٢٨ فبراير ، فان تلك السياسة لم تقتصر على إقامة العقبات في سبيل هذا التقدم ، بل أخرتنا الى الوراء وأضاعت علينا شيئا كثيرا من ثمرات هذا التصريح .

وإنه ليحزنني ويدمي قلبي أيها السادة أن أستعرض أمام حضراتكم تفصيل مارمتنا به السياسة الماضية من الفواجع سواء في أمورنا الداخلية والخارجية . وإني أقتصر على ذكر أمر واحد وهو السودان ، وليس فيكم من يجهل أهمية السودان لنا ، فهو مصدر حياتنا ، والقابض عليه متصرف لا محالة في مصر إن شاء أخصبها وإن شاء أجدبها ، فمنه ينبع النيل ، وهل مصر إلا هدية النيل ؟

كان السودان من الأمور المحتفظ بها بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ، ويرمي الاحتفاظ أن تستمر الشركة القائمة بيننا وبين الانجليز الى حين البت فيها في المفاوضات ، فأصبحنا أيها السادة وجيوشنا وأبناؤنا يطردون منه طردا والمسألة المحتفظ بها كي تحل من الجانبين يستقل بحلها طرف واحد .

ولكم أن تسألوا من الذى جرّ علينا هذه الويلات المتتابعة وأضاع علينا الشىء الكثير من مزايا تصريح ٢٨ فبراير. ولست أريد الجواب من عندى على هذا السؤال ولكنّى أحيلكم أيها السادة على المذكرة التى رفعتها الحكومة الى حضرة صاحب الجلالة الملك فى بيان الموقف السياسى الحالى لمصر.

قالت الحكومة فى مذكرتها تلك بعد أن أثبتت اعتراف وزارة سعد باشا فى عريضة استقالتها بأن الظروف جعلتها عاجزة عن القيام بمهمتها، وأنها رأت لذلك أن الاستقالة هى خير وسيلة لنجاة البلاد من كوارث أخرى:

«لكن اشتراك المجلسين الحاليين فى تمام هذه المهمة كان مع الأسف مستحيلا فهذان المجلسان الخاضعان فى الواقع تمام الخضوع لما كانت الوزارة السابقة تمثّله كانا متضامنين تضامنا وثيقا مع تلك الوزارة فى سياستها التى أدت — حسب تبليغات الحكومة البريطانية واعتراف تلك الوزارة — الى تصرفات الحكومة المذكورة بعد الحادث المشئوم حادث مقتل السر لى ستاك باشا».

أيها السادة:

لم تكن مندوحة إذا لإيقاف تدهور البلاد فى هذا المنحدر السريع من أن يتقدّم للنيابة عن البلاد فى برلمانها نواب لا أقول يخالفون سابقيهم فى المبادئ، ولكنى أقول يخالفونهم فى وسائل الوصول الى تحقيق هذه المبادئ، لأنى أعتقد أن الخلاف بيننا وبين هؤلاء الذين فشلوا فى سياستهم انما هو على الوسائل لا على المبادئ، فكلّنا طلاب استقلال وكلنا للوطن خدّام.

لذلك أيها السادة تقدّمت للانتخاب لاستئناف عملى السياسى فى البرلمان على الخطة التى جريت عليها فى ماضىّ القديم والحديث.

سياستنا الماضية

أيها السادة:

يعلم الله أنه يؤلمنى أشدّ الألم أن أتحدث بما كان منى فى سبيل خدمة البلاد فانى أعتقد أن العمل لمصلحة البلاد والسعى فى خيرها واجب لِزَامٌ فى عنق كل مصرىّ، وأن لكلٍّ منا نصيبا من تلك الخدمة جليلا كان أو ضئيلا، فالتحدّث بما

يؤديه الفرد من واجب (هو فرض عين نحو البلاد) قد يُشعر بعض الشيء بالتمدّح وحاشا لله أن نجعل من ذلك موضوع تمدّح أو افتخار ، حاشا لله أن نغرّر بأنفسنا أو نعجب بها أو أن يلهينا شغلنا بأنفسنا عن شغلنا بمصالح البلاد .

على أن حياتنا البرلمانية تستلزم الإدلاء بما كان من المترشح فى ماضيه وتبيان ما هو عليه فى حاضره وتوضيح ما يعتزمه فى مستقبله السياسى . فلهذا — ولهذا وحده — أسمح لنفسى بالتحدّث الى حضراتكم .

سادتى :

يعلم الله أيضا و يعلم الكثيرون من حضراتكم كما يثق بذلك مَنْ يعتبرون أنفسهم خصوما لى أنى فى عملى السياسى ما توخيت منفعة شخصية ولا قصدت من قبول المناصب إلا تحقيق منفعةٍ وطنية ولم يدفعنى الحرص عليها يوما من الأيام الى احتمال الضيم أو مخالفة الضمير . وكم رغبت عنها كلما بدا لى فى تقلدها أو الاستمرار فيها حرج من جهة الواجب لضميرى أو لمصلحة البلاد .

أقول هذا إرضاء للتاريخ والحق والواقع ، والله على ما أقول شهيد .

أيها السادة :

إنهم يعلمون ذلك كله ، كما يعلمون ما كان من جهودى فى سبيل إلغاء الحماية التى كانت البلاد ترسف فى قيودها الثقيلة وترزح تحت أعبائها الفادحة .

تذكرون أيها السادة مشروع اللورد كرزون والمذكرة التفسيرية اللذين دهمتنا بهما الحكومة الانجليزية . لقد كان لهما بحق أسوأ وقع فى نفوس الشعب عامة وأشد صدمة لآماله ومطامعه .

لم تجد الأمة جوابا عليهما خيرا من إعلان المقاطعة ووجوب الإضراب عن تأليف الوزارة تأييدا لمبدأ عدم الاشتراك مع الانجليز فى حكم البلاد . وتمسكت انجلترا بخطتها وأظهرت أن مشروعها الأخير هو القضاء الفصل الذى لا يقبل تغييرا ولا تبديلا ، وبذلك انفسحت مسافة الخلاف بين الطرفين وأظلم ما بين الأمتين .

فى إبان هـذه المأساة السياسية وفى هذا الوقت العصيب شرفنى جلالة مليك البلاد (عظمة السلطان إذ ذاك) بدعوتى الى تقلد رياسة الحكومة .

كان ينازعنى ذلك الحين عاملان : عامل الإخلاص للمليك وللبلاد مع الأمل فى عناية الله يدعونى أن أقبـل وأن أجاهد قدر الطاقة ، وعامل الشعور بالمسئولية وخطورة الموقف وحولى طائفة من الناس لا يحبون أن أكون عاملا فى رفع هـذه الغمة بل هم يبذلون أقصى الجهد فى أن يجعلوا خدمة البلاد وقفا على فريق دون آخر ، يحملنى على أن أستعفى جلالته من قبول تحمل هذه المسئولية ، فآثرت الاستعفاء ولكنه أبى — حفظه الله — أن يقيلنى منها . حاولت بعد ذلك أن أحظى بهذا الإعفاء من مولاى واستعملت لذلك شتى الطرق وكان منها شفاعة بعض الأصدقاء لدى جلالته كعدلى باشا وعبدالعزيز فهمى بك وغيرهما ولكن جلالته حفظه الله أصر على رأيه الكريم .

ولا أنسى ما حييت — بل أذكر على الدوام بعظيم الفخر — ما أظهره عظمته فى هذا الظرف من التعطف السامى والإقبال على خادمه المطيع وتفضله بتصريحه لى : أنه يضنّ بشخصى الضعيف عن أن أترك خدمة البلاد وعرشها ، أو أن أتخلى عن أداء واجب الوطن فى أعصب الظروف التى استهدف لها ، مما جعلنى مغمورا بنعمه وكلى حياء وخجل — بعد الذى أسمعنيه عظمته من ضروب العطف والرعاية — من مجابهة عظمته بالاستعفاء كلما وقر فى نفسى .

أمام تلك الرغبة الأكيـدة من جلالته ، تلك الرغبة التى تملأنى فخارا وحبورا كلما ذكرتها ، رأيت أن أستأذن جلالتـه فى مقابلة المـارشال اللنبى نائب الملك إذ ذاك للمفاوضة معـه فى طريقة حل تلك الأزمة عسانى أن أحصل منـه على شىء للبـلاد يكون مسوغا لى فى نظر أمتى لقبول رياسة الحكومة وثمنا ترتضيه لخروجى عن قرارها فى وجوب امتناع كل مصرى عن قبول الوزارة .

استخرت الله سبحانه وتعالى ، وابتهلت اليه أن يوفقنى فيما أنا قادم عليـه وأن يسدد خطاى فى هذا المسلك الوعر الكثير القتاد .

أيهـا السـادة :

لم يئن الوقت لتفصيل هذه المفاوضة وما تقلبت عليه من ادوار ، فإن التاريخ كفيل بعد بإظهار ذلك . والذى يمكننى أن أقوله الان أن العناية الربانية قد وفقتنى

الى إقناع المارشال اللنبي بأن مصلحة البلدين مصر وانجلترا تقضي عليهما باستدامة حسن العلاقات وأن ذلك لا يكون إلا اذا أُجبت إلى مطالبي .

كيف تقبل هذه الشروط الجسيمة العظيمة وترضخ لهذا الحكم الهائل انجلترا سيدة البحار وأقوى دول العالم ، خصوصا ولم يمض على قرارها الأخير ومذكرتها الإيضاحية إلا بضعة أيام ؟

ولقد كنت بحق قليل الأمل فى قبول كلّ مقترح من شأنه أن يحقق الآستقلال لمصر مهما يكن نوع هذا الآستقلال لاسيما وقرار الحكومة البريطانية جلىّ صريح فى أنها لا تسمح إلا بالتدرج فى الحكم الذاتى لا بإعطائه دفعة واحدة ، وقد علقت هذا التدرج أيضا على شروط أقلّ ما يقال فيها أنها ماسّة بكرامة الأمة مهينة لعزتها متهمة إياها بأنها لم تثبت الى اليوم جدارتها لنيل ذلك الحكم وأنه لا بد لها فى ذلك من وقت طويل .

أيها السادة :

إن كنت بمجهودى الضعيف قد مهّدت للوصول الى تصريح ٢٨ فبراير فإن الفوز يعود الى اللورد اللنبي الذى يجب أن يعدّ له هذا الآنتصار من خير مواقفه الحربية والذى دفعته صراحته وآستقامته العسكرية أن يجعل من المركز السامى — الذى أحلّته إياه فى قلوب الأمة الإنجليزية آنتصاراته العديدة — عدّته وسلاحه ، وأن يضحى بمركزه فى سبيل نصرة مبدإ آقتنع بصلاحيته كما كان فى الحروب يضحى حياته .

لقد أخذ على نفسه هذا الرجل العالى الهمة الصادق الوعد أن يدافع عن قضية مصر لدى الحكومة الإنجليزية ، فإن وُفّق فعود حميد وإلا ففى سبيل الحق والعدل مركزه الجليل . وما أنس لا أنس يوم كنت أودّعه يوم سفره قوله لى وهو قابض على يدى بكلتا يديه : "الى اللقاء القريب أو أستودعك الله" .

اذكروا أيها السادة كيف قوبل ذلك الجندى الباسل حين وفد الى لوندره معتزما الكفاح لمصر ومن أجل مصر . نسيت جرائد المحافظين أجمع ومنها جرائد رئيس الوزارة نفسه . نسيت ما سجله لأمته من الفخار فى صحائف تاريخ الحرب العظمى

فقابلته بالهزؤ والسخرية ورمته بالحمق والجنون على ما بدا منه من التساهل مع المصريين واعتزامه المدافعة لدى حكومته عن مطالبهم وتهديده بالاستقالة من منصبه اذا لم يجب اليها .

انظروا الى الكتاب الأبيض كم مرة رفضت الحكومة البريطانية إجابة تلك المطالب ونبهت اللورد اللنبي الى الخطر الكبير الذى تتعرض له انجلترا من قبولها . كل ذلك لم يثنه عن المضى فى طريقه بالشجاعة والإقدام اللذين ألفهما فى حروبه .

أيها السادة :

تقرءون هذه الأيام فى تلك الجرائد حملة شعواء على هذا الرجل وما ذلك منها إلا عود لسيرتها الأولى وذيل لحملاتها السابقة، تريد بها أن تحمل وزارة المحافظين على إقالته من منصبه اقتصاصا منه على ما كان له من تأثير على وزارة لويد جورج حمل الأغلبية فيها على قبول رفع الحماية . وإنى لأرجو من صميم قلبى أن يفسد الله على أعداء بلادنا خطتهم هذه كما أفسدها أول مرة وأن يظل التفاهم الحسن بين الأمتين قائما على أساس متين من عمل الذين لم تستهوهم شهوة الاستعمار والذين يؤثرون أن تقوم العلاقات بينهما على الصداقة لا على القوة .

أيها السادة :

لكثرما حضرت الىّ الوفود أثناء مفاوضتى مع اللورد اللنبي الواحد تلو الآخر تتحى باللائمة علىّ فى تقدمى لقبول الوزارة وتطلب إلىّ أن أعلن لها مطالبى لترى فيها رأيها، وطالما أجهدت نفسى فى إقناعهم بأنه ليس من حسن السياسة ولا من مصلحة البلاد أن أكشف عن مفاوضات لا تزال جارية ولا تعلم نتيجتها ، ولشد ما دهش الناس عند ما نشرت على الأمة بيان مطالبى التى ترجع الى أساسين كليين هما أولا : إلغاء الحماية والاعتراف باستقلال البلاد . وثانيا : منحها نظاما دستوريا كاملا يحقق سلطة الأمة وإشرافها على إدارة الحكومة .

لم يكد الناس يصدقون نبأ هذه الشروط والمطالب وحسبوه حلما من الأحلام اعتقادا منهم أنه يكاد يكون من المستحيل قبول انجلترا مثل هذه الشروط الجسيمة ، وقد كان سعد باشا نفسه لا يطمع فى أكثر من أن تعطيه الحكومة الانجليزية قبل دخوله

معها فى المفاوضات مجرّد وعد بإلغاء الحماية اذا تم الاتفاق بينها و بينه على الضمانات التى تطلبها . ولا تنسوا أيها السادة أنّ أولى الأغراض والأهواء الذين مع فرط استعظامهم هذه الشروط أخذوا يرجفون بأن الأمر ليس بالجدّ ، و إنما هى ألاعيب سياسية الغرض منها تسميم الآبار كما قالوا ، وتفسير ذلك أيها السادة أن القائد اذا خذل فى ميدان وولى الأدبار يلقى السم فيما يوجد فى طريقه من الآبار حتى يصدّ الجيش المنتصر عن تعقبه . فكأنما هم يقولون إنى واثق من عدم النجاح . و إنما كان تقديمى لهذه المطالب إن صح أنى قدّمتها لسدّ الطريق على من يُدعَى بعدى ليتقلد الوزارة . وقد قال بعضهم وقد تملكه الاعتقاد بأن لا مندوحه من رفضها : إن مثل هذه المطالب إنما هى هزؤ وسخرية اذ لا يتصوّر أن انجلترا بعد مذكرتها الكرزنية الشهيرة تجيب الى هذا الشطط فى المطالب ، وخصوصا مطلب رفع الحماية ، وكأنى بهؤلاء لا يقصدون بمن يقاطع الانجليز من المصريين إلا إياى ولا يشترطون لقبول الوزارة رفع الحماية والحصول على الاستقلال التام بلا قيد ولا شرط الا علىّ دون سواى .

أيها السادة :

إن حالنا السياسية قد تغيرت تغيرا كليا بعد تصريح ٢٨ فبراير ، لأن بريطانيا العظمى — كما سبق أن قلت فى كلمتى فى الكونتينتال عقب تقلدى رياستى للوزارة « قد ألغت الحماية على مصر ، ألغتها ولم تتقاض ذلك الثمن الذى جعلت تقاضيه شرطا لإلغائها . ونادى جلالة ملكنا المعظم بان بلادنا دولة مستقلة تامة السيادة ، وأبلغنا هذا النطق الملكى من وزارة خارجيتنا الى وكلاء الدول الأجنبية فى مصر ، كما أبلغهم إياه جناب المارشال اللنبى ، فجاءنا ردّ هؤلاء الوكلاء بوصول البلاغ الى دولهم ، وبادرت الوزارات الأجنبية بتقديم تهانيها الى حكومتنا على هذا العهد الجديد ، وأرسل الملوك ورؤساء الجمهوريات الى جلالة الملك فؤاد الأول تهانيهم بالاستقلال .

أيها السادة :

لقد كنا لغاية سنة ١٩١٤ مستقلين استقلالا داخليا تحت سيادة الدولة العثمانية . فلما نشبت الحرب العاتة وسقطت سيادة تركيا عنا أصبحنا مستقلين حكما . ولكن تمسك بريطانيا العظمى بانتقال حقوق تركيا اليها بحكم إعلان الحماية حال بيننا و بين استقلالنا .

اما اليوم فقد سقطت الحماية أيضا دوليا بصورة نهائية فأصبحت مصر دولة مستقلة فى نظر الدول جمعاء .

ومهما يكن رأى الناس فى أمر الحماية وآختلاف نظرهم اليها من جهة صحتها أو بطلانها فما لا نزاع فيه أن بعض الدول وافقت عليها ، وأنه من الوجهة الدولية أصبحت هذه الحماية صحيحة على الأقل فى نظر هذه الدول . أما اليوم فقد آنتهى الأمر ، وسواء أكانت هذه الحماية صحيحة أم باطلة فقد عفت آثارها .

يقولون : ولكن بريطانيا قد آحتفظت بأمور معينة كانت معينة فى المشروع الذى رفضته البلاد . وجوابى : أن هذه الأمور آحتفظت بها بريطانيا من تلقاء نفسها وبمحض إرادتها ومن غير أن نوقع لها صكا بإقرارها . ولكن مشروع المعاهدة كان يجعل قبول هذه الضمانات شرطا أساسيا لإلغاء الحماية . وهناك — على ما أظن — فرق كبير بين أن تكون الضمانات صادرة عن إرادة انجلترا وبين أن تكون انجلترا حاصلة عليها بصفة شرعية برضاء المصريين .

وفضلا عن هذا فإن انجلترا قد آحتفظت بهذه الضمانات بصفة عامة دون تعرض للتفاصيل . وقد سبق أن بينا أن مبدأ الضمانات فى ذاته سلمت به غالبية الأمة وإنما كان الآختلاف يقع عند التفصيل ، والتصريح الأخير آكتفى بالإجمال وآجتنب التفصيل . ثم إن الحكومة البريطانية فى تبليغها الى جلالة الملك لم يسعها إلا الآعتراف بأن الأمور المحتفظ بها تكون محلا لمفاوضة مقبلة غير مقيدة ، فبقى حق مصر كاملا حتى لو رجعنا الى هذا التبليغ .

وفوق هذا كله فإنا أبينا أن نرتبط أى آرتباط بأى أمر من هذه الأمور ، وقلنا إن الكلمة الأخيرة فى ذلك تكون للبلاد ممثلة فى برلمانها .

وبالاجمال فإن مصر خرجت من هذه المعركة السياسية فائزة بالمزايا التى كانت تسعى الى تحقيقها دون أن ترتبط بأى آرتباط أو تلتزم بعهد يقيد حريتها فى العمل فيما بقى ، وإن استقلالها أصبح معترفا به من الدول » .

هذا من حيث إلغاء الحماية وآستقلالنا دوليا .

أما ما تحقق لنا من آستقلال داخلى وحصل من تطور سياسى جعل أمر الأمة بيدها بعد أن كان حكمها فى يد غيرها بل فى يد الأجنبى ، فلا أدل عليه من قول

سعد باشا نفسه حين وقف خطيبا بين المندوبين الناخبين إبان الانتخابات الأولى فقال : « قريب منا يوم السبت القادم موعد الانتخابات ، فيه تبتدئ الأمة فى تحمل مسئولية الحكم بنفسها ، وتدبير الأمر برأيها ، فيه تسيرون الى تحرير بلادكم أو استعبادها بكلمة واحدة » .

هذه أيها السادة هى نتائج تصريح ٢٨ فبراير الذى قال عنه سعد باشا إنه يعتبره نكبة وطنية كبرى .

فهل يمكن أن يبلغ الإمعان فى الخصومة السياسية بالخصم أن ينكر بالأمس أشد الإنكار عملا سياسيا خطيرا و يعتبره نكبة على الوطن ثم هو اليوم يعود فيعترف أنه هو الذى جعل أمر الأمة لنفسها وحكمها بيدها .

ان كان هذا رجوعا منه الى الحق نهائيا ومثوبة الى الرشد فقد أحسن الى أمته ومحضها خالص النصح ، ولكن سعد باشا مع الأسف لم يلبث أن عاد الى نغمته القديمة من الحط والطعن فى عمل خصومه .

* * *

البرنامج الوزارى

أيها السادة :

لما أذن الله بالنجاح ، وكللت مساعينا بالتوفيق فأصدرت الحكومة الإنجليزية تصريح ٢٨ فبراير الذى رفعت به الحماية واعترفت فيه باستقلال مصر محتفظة فيه فى الوقت نفسه بتلك الأمور الأربعة المعروفة تفضل جلالة مولانا الملك حفظه الله فشملنى بعطفه السامى وكلفنى تأليف الوزارة ووضع نظام دستورى للبلاد يحقق التعاون بين الأمة والحكومة . وتنفيذا لهذا الأمر الكريم رفعت الى جلالته برنامج وزارتى وقلت فيه :

« لم يكن لزملائى ولى ونحن نشاطر الأمة أمانيها فى الاستقلال إلا أن نقتر الوفد الرسمى الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل ، فلم يكن يسعنا أن نتولى أعباء الحكم ما دامت المبادئ التى تسترشد بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر هى تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام

الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلته . فإن تولّى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول بها .

غير أن الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامى البريطانى الى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى البرلمان قد أحدث فى الحالة تغييرا كبيرا فأصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة إذ أنها ترى أن الشعور القومى أصاب ترضية من هاتين الوثيقتين لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل أى اتفاق فحسب ، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق .

أما وقد جزنا هذا الدور بخير فلم يبق على مصر إلا أن تثبت لبريطانيا العظمى أن ليس بها فى سبيل حماية مصالحها من حاجة الى التشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا ، وإن خير الضمانات فى هذا الصدد وأجلها أثرا هى حسن نية مصر ومصلحتها فى حفظ العهود .

على أن الوزارة ترى أنه لكى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل أمانيها بحيث تؤتى جميع ثمرها يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الأمة وأن تسعى الهيئتان متساندتين لأغراض متحدة ، ولذلك فإن الوزارة عملا بأوامر عظمتكم ستأخذ فى الحال فى إعداد مشروع دستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث ، وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسئولية الوزارية ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الإشراف على العمل السياسى المقبل .

وغنى عن البيان أن إنفاذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية ، هذا وإن إعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر فى الخارج ، ونظرا الى أن النظام الإدارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الأنظمة الديموقراطية التى ستمنحها البلاد ، فان الوزارة قد اعتزمت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك فى الحكم الذى ستتحمل كل مسئوليته أمام الهيئة النيابية المصرية ، وسيكون رائدها فى إدارة شؤون الأمة توجيهها الى المصلحة القومية دون غيرها ، والوزارة موقنة بأن أكبر عامل لنجاح مصر فى تسوية المسائل التى بقى حلها وأقوى حجة تستعين بها فى تأييد وجهة نظرها هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة مؤتلفة القلوب ، وأن تأخذ بدواعى النظام وتلتزم جانب الحكمة .

والوزارة تحيي العصر الجديد الذى كان لعظمتكم أجلّ أثر فى طلوعه على الأمة بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعى الوطنية العالية، وهى واثقة أن ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد فى عمل الغد، وإنها لترجو أن يجىء مكللا لمجهود البلاد » .

أيها السادة :

لقد تفضل جلالة الملك بقبول هذا البرنامج فتشكلت الوزارة و بينها منصب لوزير الخارجية بعد أن حُذف هذا المنصب من عهد إعلان الحماية .

أخذنا بعد ذلك فى تنفيذ هذا البرنامج، وكان أول عمل لنا أن عينّا فى جميع الوزارات وكلاء مصريين وأخذنا فى إحلال العنصر المصرى فى الوظائف التى كان يشغلها الأجانب ، وألغينا وظائف المستشارين ولم يبق منها إلا وظيفتا مستشارى المالية والحقانية مع قَصْر أعمالها على الاستشارة دون تدخّل فى الأعمال التنفيذية ، وأصبح بذلك المستشار المالى لا يحضر جلسات مجلس الوزراء كما كانت الحال بعد إعلان الحماية وقبلها ، ثم أخذنا بعد ذلك فى تنفيذ إرادة مولانا المليك من إعداد مشروع دستور للبلاد . ولخطورة هذه المهمة وعلمنا بعظيم مسئوليتنا عن حسن القيام بها أمام ضميرنا وأمام الأمة والتاريخ لم نرد أن نستأثر فى أدائها برأينا وأن نكتفى فى ذلك برأى رجال الحكومة الفنيين بما لهم من الخبرة الخاصة بحالة البلد والأنظمة العامة ، بل صحت عزيمتنا على الاستعانة فى ذلك بخبرة ذوى الكفايات من أبناء البلاد غير ناظرين فى ذلك الى اختلاف المذاهب والأحزاب ، فلم نقتصر فى الدعوة على فريق دون آخر، بل وجهناها حتى الى الأحزاب التى كانت تقيم العقبات فى سبيل الحكومة فى ذلك الوقت ، إلا أنهم — مع الأسف — لم يريدوا أن يصافحوا اليد التى مدّت اليهم ، وأبوا أن يتقدموا الى المشاركة فى هذا العمل الوطنى الخطير، جاهلين أو متجاهلين أن مصير الدستور أن يطبق على الأمة جميعها لا على طائفة دون غيرها .

ولقد تذكرون أيها السادة تلك الضجة التى أثاروها حول تشكيل تلك الهيئة متهمينا بأننا نريد بهذا الاختيار أن نضع للأمة دستورا أبتر لا يحقق للأمة أمانيها ؛ بل ذهبوا فى مطاعنهم الى حدّ أن نبزوا أعضاء تلك اللجنة بأسوأ الألقاب فنعتوها "بلجنة الأشقياء" .

وقد أثبتت الأيام — ولله الحمد — أن عمل تلك اللجنة كان مشرفا لها محققا لأمانى البلاد . وإنى لأنتهز هـذه الفرصة لأجدّد لأعضاء هذه اللجنة شكرى وتقديرى لما بذلوه فى خدمة بلادهم من الجهد العظيم وما أبدوه من جميل الصبر والاحتمال لما نالهم من الأذى فى سبيل إجابة نداء الضمير والواجب . ويسرّنى أن الإنصاف لم يمهلهم وأنه جاء على لسان من لم يترك منكرا ولا قذفا إلا ورماهم به ، ولا أشك فى أنهم اغتبطوا أشدّ الاغتباط واستشعروا أحسنَ الجزاء حين أنطق الحق سعدا فقال فى خطبة العرش . إن الدستور الذى وضعوه للبلاد "تأسس على المبادئ العصرية" .

أيها السادة :

أما موقفنا فى قانون التعويضات والتضمينات ومسألة السودان فلسنا فى مقام تبيان كل ما كان منا من جهود فى كل مسألة من هـذه المسائل الشائكة وكيف احتفظنا فيها بحقوق البلاد كاملة غير منتقصة ، لأن ذلك مما لا يسعه مثل مقامى هذا بينكم .

ولطالما أفترى المفترون علينا فى شريف مواقفنا فى هذه المسائل ، ولكنا آثرنا وتؤثر التزام الصمت لمصلحة البلاد معتمدين أن سيأتى قريبا يوم ننشر فيه للناس مذكراتنا عن المسألة المصرية وما تمّ فيها على يدنا .

وإنى فى هذا المقام أذكر بالشكر العظيم ما لاقيته من زميلى صدقى باشا إبان هذه المفاوضات من المساعدة القلبية القيمة ، كما أشكر له ولحضرات زملائى الآخرين مؤازرتهم الصادقة فى الوزارة مستمطرا الرحمات على زميلى المرحوم ابراهيم فتحى باشا .

* * *

سياستنا المستقبلة

أيها السادة :

لاشك بعد ما سمعتموه من كلمة موجزة عن ماضينا وحاضرنا أنكم تريدون أن تتعرفوا رأيى فى السياسة المستقبلة وتودّون أن تقفوا على ما نرجوه جميعا من البرلمان الجديد فى دورنا القادم ، وهو من أعصب الأدوار وأشدها خطورة وأجسمها مسئولية .

استدراك — سقطت العبارة الآتية بعد كلمات «المساعدة القلبية القيمة» فى السطر ١٧ فنلفت الأنظار اليها وهى :

" فان اشتغاله بالحركة القومية من بدئها ووقوفه على وجهات النظر المختلفة فى القضية المصرية لخدمته إياها فى الوفد المصرى أولا وفى الوفد الرسمى ثانيا كعضو من أكبر العاملين فيهما جعلا لهذه المساعدة الصادقة أحسن الأثر " .

إن سياستنا المستقبلة أيها السادة يجب أن تكون سياسة إجماعية من ناحية البرلمان، إجماعية من الأمة، فيما يختص بضرورة إنقاذ ما نالته مصر بتصريح ٢٨ فبراير من الخطر الذى حاق بنا أخيرا .

يجب أن يعمل البرلمان بتؤدة أعضائه وخبرة رجاله وحكمة ولاة الأمور ويقظة الأمة على إنقاذ تصريح ٢٨ فبراير وإعداد المعدات متحدين متآزرين مخلصين متساندين للدخول فى مفاوضات ودية غير مقيدة على أساس أننا دولة مستقلة ذات سيادة كنص التصريح لنستكمل فى المعاهدة الجديدة ما ينقصنا من عوامل استقلالنا بسبب ما احتفظت به انجلترا من المسائل فى هذا التصريح .

ولنتساءل الآن أيها السادة عما نقصده بهذه المعدات للمفاوضات، تلك المفاوضات التى يجب أن يكون مبدؤنا فيها فيما يتعلق بمصر إقناع انجلترا بأن ليس بها من حاجة الى التمسك بالضمانات التى تريد الاحتفاظ بها وبأن تخطو خطوة أخرى بعد الخطوة الأولى التى خطتها فتكتفى من الضمانات المطلوبة بما لا يتنافى مع استقلالنا الشرعى . أما عن السودان فانا لا نقبل أن نساوم فيما لنا من حقوق سيادة عليه ولا أن نفرط فى شىء منها . ولا بد لنا من أن تكون لهذه السيادة مظاهر فعلية، وأن نأمن على كل ما لنا من مرافق فيه، تلك المرافق التى جعلت من المحتم على مصر فى جميع أدوار حياتها أن تبذل كل مرتخص وغال فى سبيل الاحتفاظ به .

وجوابى على ذلك أيها السادة قد ضمنته فقرة من خطبتى التى أشرت اليها قبل الآن وهى :

« ليس لدينا وسيلة لتأييد ما نذهب اليه أكبر من تعلقنا بأهداب السكينة والتزامنا الهدوء وأخذنا بأسباب النظام، فان حجتهم الكبرى فيما يبدونه من رغبة فى الضمانات هى شدة حذرهم على مصالحهم وخوفهم عليها وعدم اطمئنانهم لتركها لعهدتنا . فاذا قضينا على عوامل الفتنة والاضطراب وجعلنا التزام السكينة رائدنا فاننا نثلم هذا السلاح الذى بأيديهم وندفع حجتهم علينا . ولا مشاحة فى أن كل من يعمل على تعكير السلام أو إثارة الاضطراب مجرم فى حق وطنه عامل على هدم كيانه » .

وإنى أزيد اليوم على قولى هذا أيها السادة أنه يجب علينا قبل كل شىء أن نعيد الى الأمة طمأنينتها والى بعض الطبقات منها تعقلها فى حقيقة ما لها لتتنكب كل خطة لا ترتكز على السياسة العملية الإنتاجية البريئة من الإيهام والتغرير .

أيها السادة :

لست بمبالغ فى القول إن ذكرت لحضرتكم أن مصيبة فشل المفاوضات الرسمية سببها الأساسى النزاع على رياسة المفاوضات والتكالب على مجد إمضاء المعاهدة . فلنجتنب هذا الصراع ولننقذ البلد من خطر هذا التناحر فقد جرّ علينا مصائب لا ندرى كم من الزمن ينقضى فى سبيل علاجها وطبّ دائها .

لست بمبالغ فى هذا القول ، فكلكم تذكرون ما تقدّم سفر الوفد الرسمى من الاضطرابات فى البلاد ، وخصوصا حوادث الاسكندرية المشئومة . وكم تكون حسرة المصرىّ شديدة حين يعلم أن خصومنا اتخذوا من تلك الحوادث سلاحا يدفعون به كل حجة كانت تقدم اليهم من مفوضينا عن ضرورة الجلاء الكامل .

إذا ذكرتم أيها السادة هذا الاحتفال الفخم الذى أقامه عقلاء الأمة ومفكروها لاستقبال الوفد الرسمى ورئيسه عند عودته بعد قطع المفاوضات فانكم ولا شك ذاكرون — مع الأسف الشديد — ذلك الاعتداء الشنيع الذى وقع من السوقة والرعاع على جماعة المحتفلين .

ألم يكن موقف الوفد الرسمى مشرّفا لمصر ؟ ألم يعد مرفوع الرأس ، موفور الكرامة ؟ أكان للمفاوضة الأخيرة موقف أشرف وسياسة أحكم ؟ ألا قاتل الله الأغراض !

إنما كانت هذه المفاوضة الأخيرة مهزلة تدعو الى الأسف والحسرة ، وعسى أن نكون قد استفدنا من هذا الدرس المؤلم القاسى هذه الحقيقة ، وهى أنه اذا كان لنا أصدقاء حقا فأولى بنا أن نبحث عنهم بين مواطنينا .

أيها السادة :

أن خير ما نعده للمستقبل لخدمة قضيتنا أن نستثمر ما نلناه بتصريح ٢٨ فبراير محسنين استغلال نتائجه بعد إنقاذنا له ، مجتهدين أن تشمل رقابتنا البرلمانية مؤاساة تلك الكلوم الداميات الناتجة عن تقاتلنا على المفاوضات ، متذرعين بالحكمة والسداد ، مناضلين عن معتقداتنا وآرائنا ، غير نازلين عن شىء منها إرضاء لفريق منا ، مظهرين شخصياتنا بما يليق بالأمم الدستورية التى لا تساق سوق الأنعام ، موجهين سياسة الأمة الى البناء والتشييد لا الى الهدم والتخريب .

يجب أن نعمل مخلصين متكاتفين على حسن تسيير إدارة شؤون البلاد ، شديدى الحرص على مصلحتنا القومية ، وثقوا أن هذه المصلحة تنادينا جميعا بلا استثناء .

إن البلاد مفتقرة الى توطيد الأمن فى ربوعها ، والى شمول العدالة وتأمين آستقلال رجالها ، وصيانة ثروة البلاد وتوسيعها ، ونشر التعليم فيها ، هذا الى آستخدام الكفايات والمواهب وتأمين الموظفين كافة على حقوقهم .

تصوّروا حضراتكم حالنا اذا كانت كل حكومة تتولى أمورنا تعزل هذا من الموظفين مع كفايته ومضيّه بحق فى واجبات عمله ، لأنه لا يتفق ومذهبها السياسى ، وتولى ذلك لأنه من صنائعها وغرس نعمتها ، ثم تصوّروا أخرى تأتى غدا لتهدم ما بنت تلك ، ولتقيم بناء متمشيا مع رغبتها هى الأخرى . تصوّروا ما تكون عليه حالنا لو جرينا على هذا النمط من الآختلال والفوضى سنة أو سنتين ، ما ذا تكون حالنا ثم ما ذا تكون حالنا ؟

أليس من العدل والواجب لا لمصلحة جماعة الموظفين فحسب ، بل لمصلحة ضمان الروح النظامية فى البلاد أن يوجد برلماننا نظاما قويا كفيلا بحياطة حقوق الموظفين بسياج أمتن من السياج الحاضر يجعلهم بمنجاة من انتقام المنتقمين ؟

تصوّروا مقدار تلك الكفايات التى تدفن وتقتل لأن الحزبية تريد ذلك ، ولأن الغايات تريد أن ترفع وتخفض وتعلى وتهبط ، كأنه لا تساوى بين المصريين كافة فى الحقوق والواجبات .

يجب ألّا نقبل أيها السادة حكومة شعارها أن يكون موظفوها منسوبين الى رئيسها اسما ودما ومعنى .

اذا أراد سعيد أو نسيم أو رشدى أو عدلى أو ثروت أن يكون حكومة سعيدية أو نسيمية أو رشدية أو عدلية أو ثروتية اسما ودما ومعنى فلا تمكنوه من ذلك .

ما نفهمه من الحزبية

تعدد الأحزاب

سادتى :

نفهم جميعا تلك المنافع التى تجنيها الأمم من التنافس الحزبى فى سبيل الخدمة القومية ، ونفهم ضرورة إخلاص كل حزب لما يدين به من المعتقدات والآراء إيمانا منه بصلاحيته وصوابه ، ونفهم مقدار الحرارة الحزبية المتجلية فى الحياة

السياسية للامة الشابة الحديثة العهد بالدستور والحرية ، ولكنا لانفهم أن ذلك جميعه يدعو الى تحقير الكفايات وانتفاء الاحترام المتبادل بين الأحزاب ، كما أننا لا نفهم البتة أن الإخلاص الحزبى معناه أن يضحى الأعضاء إزاء رئيس جماعتهم السياسية كالكرات تلعب بها شهواته ذات اليمين وذات الشمال . لا نفهم أن الإخلاص الحزبى معناه استخذاء المعتقدات الشخصية بما هو حق وصواب فى سبيل الرئيس الحزبى رهبة من أُوار غضبه واتقاء لشواظ نقمته أو رغبة فى مثوبته أو طمعا فى حسن جزائه .

إن البرلمان لهو نائب الأمة المحاسب المسيطر على أعمال الحكومة ، فاذا انقلب الأمر وأصبح البرلمان مسخرا لشخص منفذا لإرادته تصبح الأمة بذلك فى أشد ما تكون من حالات الاستعباد .

أليس من المنطق المعكوس ، بل من السخرية بنواب الأمة ، بل من الازدراء بالأمة جمعاء أن يقوم بين نوابها رئيس حكومتها فيقول لنائب من نوابها : لا تحرجنى فانك اذا أحرجتنى فانما تحرج الأمة .

أيها السادة :

إذا صار الدستور الى مثل ماصار اليه من التعطيل ، وآل الأمر الى حكم مطلق فشر أنواع الحكومات حكومة يلى أمرها أحد الأفراد ، فإن الاستبداد لا يحد فيها ضابطا ولا يعرف التعسف قيدا ولا حدّا ، إذ لا يعنى المستبد إلا بإرضاء شهواته العارضة وقضاء مصالحه العاجلة ، وتكون حياته التى هى مدى أمله نسيجا من تناول المنافع واقتناص الغنائم تضحّى فيها المصالح العامة بجميع أنواعها ، وهذا النوع من الحكومات الذى يتميز بانتشار الفوضى وشيوع الفساد بين الناس والذى هو بالنسبة الى الأمم بمنزلة الحمى للأفراد ، اذا طال قضى على الأمة المحكومة بالفساد والبوار ، ومثل تلك الحكومة لهى شر أنواع الحكومات ، لأنه ينقصها حتى الركن الصالح الذى يكسر من حدة الاستبداد فى الملكيات المطلقة . فان الملك المطلق الذى ورث الملك و يورثه حريص على أن يبقى ذلك التراث بيده مستقيم الأمر عالى الذكر لينقله كذلك الى عقبه وذريته ، وهو لذلك أدنى الى أن يكون فوق الشهوات العارضة والمصالح العاجلة .

لقد كبا جمهور من الأمة كبير لسذاجته وسلامة طويته لما استُهوى به من وعود خلابة وخطب براقة ، فأسلس قياده وظاهر من ظاهر سليم النية طاهرها ، فكانت نتيجة ثقته هى ما ترزح الأمة فيه الآن .

فلنكن هذه المرة أحسن اختيارا وأصدق نظرا .

إنى أدعو أيها السادة أن يثبت كل منا للعالم الذى يرقب حركتنا أن لنا وجودا سياسيا وكرامة شخصية وشجاعة أدبية ، وأن يناضل كل المناضلة فى سبيل تأييد آرائه وأن يعمل بعقله وإرادته لا بعقل غيره وإرادة سواه .

* * *

كلمتى الختامية

أيها السادة :

إن الأصل فى كل مجلس نيابى أن يمثل ألوان الأمة السياسية تمثيلا صادقا فان تعددت الجماعات السياسية المختلفة فى البلاد فمن حق كفاياتها أن تنال الفرصة النيابية للذود عن معتقداتها وللدفاع عن سياستها ، ولا نعتقد مطلقا أن إخواننا " الأحرار " أو " الاتحاديين " أو " الوطنيين " يرغبون رغبة خصومهم "السعديين" فى الاستئثار بشرف النيابة ، أو أنهم يسعون لاحتكار حق التكلم عن الأمة ، بل إنى لا أخالهم إلا مرحبين بوجود من قد يُهتدَى اليه من ذوى الكفاية والصحيفة البيضاء من بين خصومهم السياسيين .

لست فى هذا المقام أسرد على أسماعكم شيئا جديدا ، فقد تشرفت ببيان رأيى فى شدة حاجة البلاد الى المعارضة حين وزارتى عام ١٩٢٢ ، اذ قلت فى خطبة الكونتينتال كذلك ما أعيده الآن على مسامعكم بنصه :

« أوجه أنظاركم أيها السادة الى أنى لا أكره المعارضة ، بل اذا انعدمت هذه المعارضة فانى أعمل على خلقها لما لها من نفع وفائدة فى الوصول الى الحقيقة وتمحيص كل أمر على أكمل وجه . ولكننى أريد المعارضة الشريفة التى تترفع عن الاعتبارات الشخصية ولا تتنزل الى اختلاق الأكاذيب ، والعمل على النيل من الخصم بكل وسيلة ، والنظر الى كل عمل من أعماله بمنظار البغضاء والعداوة . إننى

اريد الخصومة الشريفة التى لا تنظر إلا لمصلحة الوطن وخير البلد وتدرس كل أمر لذاته مجردا من كل اعتبار شخصى . هذه الخصومة الشريفة أتمنى وجودها وأمد يدى لمصافحتها » .

أيها السادة :

إنى لأخاطبكم وأخاطب إخوانى المصريين جميعا بما خاطبت به سعدا فى كتابى اليه إثر دعوة الأمراء للاتحاد يوم تبينتم جميعا بأتم وضوح وأنصع جلاء أن تقاطعنا لم يضر بأحد سوانا . أخاطبكم قبل أن تصدروا حكمكم باختيار من شئتم لينطق بلسانكم ، وليتكلم بشكاتكم ، وليفصح عن مشيئتكم ، وليناضل فى سبيل قضيتكم ، وليحقق آمالكم ومطالبكم . أخاطبكم مهيبا بإخلاصكم .

« نحن الآن أحوج ما نكون الى أن يقف الزعماء فى هذه البلاد المغلوبة على أمرها من قادتها قبل خصومها موقف الناصح البصير يمحض قومه خالص النصح فكتفاد تناحرا وكفاه تهاترا » .

« أجل لقد كان أجدى وأخلق أن ينادى بهم وهم على أبواب البرلمان : أن ادفنوا باقوم حزازات الماضى ، وولوا أمركم خياركم وصفوة عشائركم وخلاصة أحزابكم . كونوا منهم مجموعة صالحة تناضل عن حقوقكم وتستخلص لكم مطالبكم . وكم كان يجدر بكل متصدر للزعامة أن يرشد المصريين الى استخدام ما وصلنا اليه أحسن استخدام واستغلاله على أكمل الوجوه فنتخذ منه عدة فى المضى لإتمام ما بقى فى غير تخاذل ولا انقسام » .

* * *

سادتى الأجلاء :

تلك كلمتى إلى حضراتكم . وأسأل المولى القدير أن يهبنا من أمرنا رشدا ، وأن يحقق آمالنا ، وأن يكتب لنا السداد فى خطواتنا فى ظل مولانا المفدى فؤاد الأول حفظه الله وأبقاه .

obeikandl.com